

## الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاما\*

عرض: خضر عبد العظىم أبو قورة\*\*

أولا: الكتاب الذى بين أيدينا كبير المبني وكبير المعنى فى آن واحد :

الصفة الأولى واضحة الدلالة حيث يقع فى تسع فصول مع الملاحق والمراجع جاءت فى ثمانمائة وثلاث وسبعين صفحة "٨٧٣" ، أما الصفة الثانية فتتضح فى شجاعة المؤلف فى إلزام نفسه بإشارة فى الغلاف على أن كتابة تحليل للتطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية ، مع تصور لنموذج تنموى بديل أى أننا أمام ثلاث قضايا كلية ورئيسة تحدد مسارات وتوجهات ذلك السفر الكبير .

ولقد شدنى وجذبنى للكتاب عدة أسباب وكان ذلك منذ صدور طبعته الأولى عن المكتبة الأكاديمية فى عام ٢٠٠٧ العلاقة الوثيقة التى تربطنى - كباحث متخصص فى علم الاجتماع وبعض فروعها وأهمها: أ- علم اجتماع التنمية ب- النظرية الاجتماعية ج- علمى اجتماع المعرفية والمستقبلات بعلم الاقتصاد وبعض فروعها ذات الصلة بالتنمية وبدائها ومشكلاتها وقياسها .. الخ . ليس هذا فقط ولكن العلاقة الوثيقة التى تربط كلا من الظاهرة الاجتماعية بالظاهرة الاقتصادية تأثرا وتأثيرا . إلى جانب الطغيان الظاهر والباطن للثانية على حساب الأولى وتداعيات ذلك على كافة مكونات البناء الاجتماعى الكبير فى مجتمع يتصف بالمركزية منذ أمد طويل. يضاف الى ما سبق إنشغال كاتب هذه السطور بعلاقة الهم الاجتماعى بالهم الاقتصادى على مستوى النواة المجتمعية الصغرى

٠ أ.د. ابراهيم العيسوى: الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاما. القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧-٨٧٣ص

٠ أ.د. خضر عبد العظىم أبو قورة - استاذ علم الاجتماع - مستشار بمركز دراسات التنمية البشرية - معهد التخطيط القومى.

حجماً الكبرى مضمونا وهي الأسرة حيثما برامج الإصلاح الاقتصادى المتتالية والتي طرحها صندوق النقد الدولى على ضرورة تخفيض عجز موازنة الدولة من خلال وسيلتين أساسيتين : الأولى ضغط الإنفاق ، والثانية زيادة حصيللة الضرائب بحجة إعادة التوازن على المستوى الكلى ، لكن الباحث الموفق فى هذه الوصفة العلاجية سوف يصل الى أنها وصفه ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب وهل تحل المشكلة ظاهرا على المستوى الكلى وتنقلها على المستوى الجزئى ، بمعنى آخر أنها تنقل أزمة العجز فى ميزانية الدولة الى ميزانية الأسرة . أى أننا نحل المشكلة الاقتصادية شكلاً على حساب المسكلة الاجتماعية مضموناً والتي تغيب بنية الطبقة الوسطى وما دونها فى الصميم . ولقد اشارت الدراسات المحلية والدولية الكثيرة والمتنوعة وذات الواقعية والمصدقية أن الأسرة المصرية تعاني من عجز شبه مستديم فى ميزانية الانفاق الجارى الشهري نتيجة الفجوة بين الدخول التى يتم الحصول عليه والحد الأدنى فى نفقات المعيشة التى يتحتم على الأسرة تغطيتها دون أن يكون لديها القدرة على الانفاق على أى نمط من أنماط الترفيه ولو فى صورتها الأولية والبسيطة .

ثم هناك ما يشبه الإزدواجية المرضية فى حركة المجتمع حيث نجد ديناميكية وانتعاشا لبعض الأنشطة والمشروعات التى يجرى تنشيط الطلب عليها فى الشرائح ذات الدخول المرتفعة والتي تتراوح تقديراتها ما بين ١٢٪ إلى ٢٠٪ تقريبا فى الحجم الكلى لشرائح المجتمع بينما يصيب الركود والإنكماش بقية الأنشطة التى تتجه للشرائح المجتمعية العريضة (٨٠٪ الى ٨٥٪) فى الحجم الكلى مما ينعكس أثره على حالة إزدواجية مرضية بين اقتصاديين ومجتمعين بينهما حالة إنقسام ينعكس أثره على حالة من الركود التضخمى فى جانب وزيادة حدة التوترات الاجتماعية والنفسية بل والقيمية فى جانب آخر. النتيجة هى اللاتوازن بين حجم الدخول وأنماط الإنفاق بين القلة فى قمة الهرم الاجتماعى "الناس اللى فوق والكثرة فى وسط وقاعدة الهرم "الناس اللى تحت" ، وهى الحالة التى حذر منها عالم مصرى من طراز رفيع وهو الراحل الدكتور أحمد خليفة الذى جمع بين علمى القانون الجنائى وعلم الاجتماع حينما تساءل ذات يوم فى منتصف التسعينات المنصرف فى حسرة تقطر مرارة أين نحن كأمة عربية وكمصر وهى جزء لا يتجزأ فى هذه الأمة ، هل حدثت فعلا تنمية وطنية عربية ؟ ويجيب يقينا حدث نمو فى العمران والمدن والمرافق وبعض الخدمات ولكن لم تحدث التنمية بعد .. فمتى تجىء . وكاتب هذه السطور يعيد السؤال متى ، أين وكيف ؟

كما يصف كاتب هذه السطور في عرضه وتحليله للكتاب القيم الذى بين أيدينا - فإنه يضيف الى ما سبق الى أن العالم العربى ومصر فى قلبه قد تدفقت عليه فى فترة الثلاثين عاما وهى الاطار الزمنى للكتاب فيض من الثروة لم يتخيلها أحد ولكن المأساة أن إنفاقها ركز على الماديات وما أسماه البعض بالبنية الأساسية وهذا حسن ولاشك، لكن نسى الكثيرون أو تناسوا أن الجزء الأكبر من تلك الثروة تم توجيهها نحو الإسكان الفاخر والبنيات الشاهقة والمدن المغلقة ساحلية، وغير ساحلية ومنتجات سياحية يسكنها أصحابها أشهر الصيف (ثلاثة أشهر أو اربعة) ويتم هجرها باقى العام . لكن ما هو حجم الانفاق على الشخصية العربية عموما والمصرية خصوصا، التى غاب عنها أو غيبت عن العلم الحق والتربية الحقة، وثورة المعرفة المجتمعية الكلية .. ونسى الكثيرون أو تناسوا أن التنمية يصنعها الانسان للانسان، ومن ثم لا بد أن تكون فى إطار تنمية ورقى ووجدان الانسان واحترام حقوقه ومستوى معيشته وحياته وتعليمه وثقافته وتربيته وصحته وإسكانه ورعايته الاجتماعية وترويقه .. الخ. بإيجاز الانسان القادر على رفع مستوى حياته ونوعيتها والذى بدونها لم ولن تكون هناك تنمية .

ثانيا : فى المدخل... ومضة إبداع

يطالعنا الفصل الأول فى الكتاب " من ص ٤٥ حتى ص ٧٦" بما يسميه كاتب هذه السطور - ومضة ابداع فى المدخل - تتمثل فى محتوى ذلك الفصل والذى أطلق عليه المؤلف حالة المعلومات عن الاقتصاد المصرى، والذى قدم من خلاله محاولة جريئة لتشریح حالة الخلل والضعف فى البيانات والمعلومات المتاحة عن الاقتصاد المصرى فى واقعه وتطوره، وأن الباحث مهما تحلى بصفات اليقظة فإنه مطالب بدرجات عالية من الصبر والوعى ، حينما يتعامل مع الجداول الاحصائية والأشكال البيانية التى وإن اتصفت بالدقة، فإن ذلك قد لا يكون صحيحا على إطلاقه فكثيرا ما تعانى من التباين الذى يصل الى حد التضارب لدرجة تقلق الكثيرين من النخبة والعامه على حد سواء ، خاصة وأن كثيرا من الاحصاءات الرسمية الصادرة عن كثير من المؤسسات يتناقض ويتضارب بعضها مع البعض الآخر ، الأمر الذى قد يؤثر سلبا على حسن الاستفادة منها . وعالج المؤلف بدقة عددا من المسائل المعلوماتية الهامة خاصة عند عرضه لمقارنة تقديرات المصادر المختلفة للنتائج ، وتقييم صندوق النقد الدولى للبيانات الاقتصادية المصرية، وأساليب التعامل مع المصادر المتعددة للبيانات . كما أن كثيرا من المشكلات يرجع لوجود قطاع غير نظامى وزيادة وزن القطاع الخاص فى الاقتصاد القومى، نتيجة لسياسة الانفتاح

والتححر الاقصادى . وكذلك عالج إشكالية الميل فى بعض أجهزة الدولة بالمغالاة الى الأعلى بقصد تضخيم المنجزات والمغالاة الى الأدنى فى تقدير بعض السلبيات مثل حسابات معدل التضخم .

لقد ركب الدكتور ابراهيم العيسوى الصعب وهو عالم بركوبه حينما سلط الضوء فى البداية على إشكالية المعلومات فى صلب الكتاب ومدخله لا فى حواشيه أو ملاحقه كما جرت العادة ليقدم ضوءاً أصفر لمن بيدهم خزانة المعلومات والأرقام الخاصة بالاقتصاد المصرى، وأهمية التدقيق فيها ، وعلاج مسالبيها ، وأن المدخل السليم لذلك هو الالتزام بالموضوعية والشفافية فيما يتم إجراؤه من دراسات مسحية واستقصاءات، وأن تخضع المعالجات الاحصائية وطرق القياس، والتحليل للقواعد المنهجية السليمة ذات المصدقية العالية وفق معيارى الثبات والصدق، وفتح قنوات سهلة للحوار العلمى بين مصادر انتاج المعلومات وبين مستخدميها بما يساعد على الارتقاء بها على مستوى الكم والكيف على حد سواء .

ثالثاً :

نصل الى بداية فصل القاعدة أو بنية الكتاب وهو الفصل الثانى من ص ٧٧ حتى ص ١١٩ ، وهو الذى يعالج التغيرات فى السياقين العالمى والاقليمى للاقتصاد المصرى ، والتطورات فى السياسات والمؤسسات الاقتصادية المصرية ، التى بدأها المؤلف بحرب اكتوبر ١٩٧٣ المجيدة وما أدت إليه من ارتفاع غير مسبوق فى أسعار النفط ، واضطراب البيئة الاقتصادية العالمية ، حين اجتمع التضخم مع الركود والبطالة وفقدان الاستقرار فى نظام النقد الدولى، والتقلبات الشديدة فى أسعار الصرف، بعد أن قطعت الولايات المتحدة العلاقة بين الدولار والذهب، وانتهاء القاعدة التى قام عليها نظام النقد الدولى بمقتضى اتفاقية بريتون وودز . وصولاً الى تراجع أسعار النفط فى الثمانينات من القرن العشرين المنصرم وبعد ارتفاع لفترة قصيرة بعد غزو العراق للكويت ، عادت الأسعار للانخفاض بشدة حيث بلغت أقل من عشرة دولارات للبرميل آواخر ١٩٩٨ فى أعقاب الأزمة الاقتصادية الآسيوية التى حدثت فى صيف ١٩٩٧ . ثم بدأت مؤشرات أسعار النفط فى الارتفاع فى آواخر ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ حتى جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتضعف من هذا الاتجاه، ثم جاءت موجة الصعود بعد الغزو الأمريكى للعراق فى مارس ٢٠٠٣ ليبدأ ارتفاع جديد غير مسبوق خلال عامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ .

ويبرز هذا الفصل أهم مراحل تحويل الاقتصاد المصرى الى ما يعرف بالانفتاح على الخارج، وتخفيف قبضة الدولة بشكل متسارع بصورة غير مسبوقه، وصفها المفكر البارز الراحل أ.أحمد بهاء الدين بانفتاح السداح مداح بهدف الاندماج فى النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى .

ثم نصل الى الفصل الثالث ص ١٢١ حتى ص ١٥٣ ، ويعالج فيه المؤلف الأوضاع الاقتصادية فى علاقتها بقضية التنمية، ويأخذ فى ذلك مساراً مفاده أن المشكلة السكانية فى مصر هى أم ومصدر المشاكل على وجه الخصوص، وما يتصل بمؤشرات الزيادة فيها باعتبارها الصخرة التى تتحطم عليها جهود التنمية، وأنه لا أمل فيها طالما استمر السكان فى التزايد بمعدلات مرتفعة، وهو نفس الاتجاه الذى تضمنه تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ ، حينما اعتبر أن مستوى أداء وكفاءة التنمية البشرية مرتبط ارتباطاً كبيراً بمدى ببطء أو تسارع النمو السكانى . وقد كان للمؤلف الجرأة فى التوقف عند هذا التشخيص ونقده، ومحاولة التحقق من سلامة أو خطأ الأسس التى يقوم عليها . وانتهى الباحث المؤلف الى خطأ القاعدة التى يقوم عليها هذا التشخيص، وضرورة استبعاده من البداية لانه يقوم على طرح خاطئ، بل ومضلل للمشكلة السكانية. وبذل مؤلف الكتاب جهداً علمياً متميزاً ودقيقاً فى الرصد والتحليل والتشخيص دفاعاً عن وجهة نظره بصفة عامة الأرقام والبيانات المندرجة فى علاجه فى الانتقال فى الاتجاهات العامة الماضية الى التوقعات المستقبلية ثم خطر استعجال خفض الخصوبة السكانية وما أسماه بالنحة الديمجرافية وفرص التنمية وأهمية التصحيح النهجي فى النظر الى المسألة السكانية خاصة حينما يقول ص ١٤٩ " فى معرض التدليل على اهمية المشكلة السكانية أن النمو البطئ، للسكان يرتبط بالتقدم وان النمو السريع للسكان يرتبط بالتخلف. وهنا من المهم الا نفهم من ذلك القول ان سرعة نمو السكان هى سبب التخلف، بينما أن بطء نمو السكان هو سبب التقدم .. والقائلون بذلك إنما يضعون العرب أمام الحصان، حيث تقول عبر التاريخ فيما يسمى سوسيوولوجيا مجموعة البلدان المتقدمة ان الزيادة السكانية تأخذ فى الانخفاض التدريجي مع بروز ظاهرة التقدم الاجتماعى الاقتصادى كما أن بطء الظاهرة هو الذى يحتفظ بمعدلات الزيادة عند مستويات مرتفعة معنى هذا ان التخلف يعتبر سبباً نتيجة للزيادة السكانية .... وهكذا .

ومن جانبنا فإننا نرى أن كثيراً من أدبيات علم اجتماع التنمية وخاصة فى العقدين الأخيرين ١٩٩١-٢٠٠٩ ترى أن الإشكالية السكانية فى علاقتها بالتنمية تكمن لا فى مؤشرات الزيادة السكانية ولكن فى كيفية التعامل مع السكان كثرة بشرية عالية الثمن ، غالية القيمة حينما ينجح المجتمع فى

حسن التعامل مع تلك الثروة بالرعاية والصيانة وحسن التربية والتعليم والإعداد والتكوين والتوجيه والإدارة . والأمثلة في ذلك كثيرة لا يتسع المقام ولا المجال للإحاطة فيها .

رابعاً: الوصول الى الجسم الصلب

الفصول الرابع والخامس والسادس " من ص ١٥٥ - ٣٩٤ حيث عالج المؤلف الاتجاهات العامة للنمو الاقتصادي، والتطور في هيكل الاقتصاد المصرى، وتشريح النمو الاقتصادى، ثم التضخم والخلل في المالية العامة والخلل في التوازن الخارجى حينما تساءل عما اذا كان الاقتصاد المصرى قد شهد تحولاً جوهرياً في مسارة الإنمائي؟ وهل استطاع الإقلاع من حالة التخلف؟ وهل بدأ الخطى في طريق التقدم؟ مع السعى الى كشف الستار نحو أسباب الضعف العام في النمو الاقتصادى . وكيف ان الناتج المحلى الإجمالى كان يتجه الى الإنخفاض خلال الفترة من عام ١٩٧٣ حيث هبط إلى ٨,١٪ سنة ١٩٧٣-١٩٩١ وإلى ٥,١٪ ١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٠-١٩٩١ ثم الى ٣,٧ في ٩٠-٩١ - ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وذلك بسبب ارتباط النمو بحركة الموارد الخارجية المتقلبة بطبيعتها .. وصاحب ذلك توسع ملحوظ في قطاع الخدمات، ودخول عملية التصنيع في سلسلة متلاحقة من المشكلات المتصلة بالإحلال والتجديد، هذا بالإضافة لبعض المشكلات الهيكلية مما زاد من أهمية ضعف معدلات الإدخار المحلية، وضعف معدل التراكم الرأسمالي وضعف نوعية وكفاءة الموارد البشرية، وإنتاجية العمل، وتراجع دور الدولة في العملية الانتاجية، والاستثمار الإنتاجى، وغياب القطاع الخاص عن ملء هذا الدور الإنتاجى العام، ثم انتقل المؤلف الى شرح تفصيلى لقضية هامة أجتهد ونجح في تبسيطها وتوضيحها بشكل دقيق آلا وهى العلاقة بين الادخار والاستثمار، وأثره على العملية الانتاجية حيث ناقش دور القطاعات السلعية في الاستثمار، وكيف أنه أضعف كثيراً من القطاعات الخدمية .

ثم يصل المؤلف الى نقطة هامة للغاية وهى وضع الصناعة، وكيف تراجع دورها كثيراً عما كان عليه في حقبة الستينات، وكيف انها واجهت وتواجه مأزقاً فعلياً يعوق دورها في النمو وذلك نتيجة تفكيك القطاع الصناعى العام، وإهمال احتياجاته فى الاحلال والتجديد والتطوير واستمرار ذلك لفترة زمنية طويلة نسبياً، حيث لم يكن واضحاً ان أسلوب الخصخصة قد ساعد كثيراً على تقوية مكونات هذا القطاع العام ونعنى به قطاع الصناعة، وانعكاس ذلك على ضعف الهيكل الإقتصادى العام مصحوباً بوهن فى الطاقات الإدخارية. واقترب المؤلف من علاج مجموعة من العلاقات الحساسة والمتشابكة للغاية وهى التوسع في الاستيراد، وتزايد نزيف الاستهلاك، ثم انتقل الى تساؤل هام للغاية، وهو ماذا كان يمكن ان

يكون عليه حال البناء الإقتصادي المصرى لو خف التركيز على محاولات إجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج وتركيز الجهد على حسن تعبئة وإدارة المدخرات المحلية، وقيام الدولة بجهد مضاعف في الاستثمارات الإنتاجية، سواء أكان ذلك بمفردها أو بتشجيع القطاع الخاص على المشاركة معها .

ثم انتقل بعد ذلك الى مناقشة العلاقة بين الاستثمار العام والخاص، وأن حسن إدارة التنمية يتطلب بالضرورة أن تكون العلاقة فيما بينهما علاقة تعاون وتكامل وليست علاقة تنافس او صراع ثم ناقش ضعف معدلات النمو خلال الفترة الزمنية للتحليل، موضحاً كيف اعتمد على وسائل الانتاج التقليدية بصفة عامة بالإضافة الى تركيزه على التراكم الرأسمالي، هذا في الوقت الذي كان دور النمو في إنتاجية العمل هزياً، كما كان دور النمو في الإنتاجية الكلية سلبياً الى حد كبير، وكيف انعكس ذلك على ضعف القدرات الوطنية للأداء الإقتصادي المصرى على بندين في غاية الأهمية وهما ضعف مؤشرات التقدم العلمى، والتطور التكنولوجى .

خامساً :

ونصل الى الفصل السادس " ص ٣٢٣ - ٣٩٤ " ويعالج فيه المؤلف موضوع التضخم والخلل في الميزانية العامة، من حيث اتجاهات وأسباب التضخم، وعجز الموازنة، موضحاً ان ثمة أسبابا ثلاثة لتلك الظاهرة المرضية التي امتدت منذ منتصف السبعينات في القرن الماضي حتى منتصف العقد الأول في القرن الحالى وهى الاختلالات في الإقتصاد الحقيقي أو العينى، ثم الاختلالات في المالية العامة واخيراً الاختلالات في عرض النقود والائتمان .

حينما فرغت من مطالعة هذا الفصل وجدتنى مشدوداً الى تذكر مؤلف آدم سميث القيم ثروات الأمم والذي طرح فيه تساؤلاً محورياً هو كيف تقاس ثروات الأمم ؟ في مرحلة تارتخية معينة وهى مرحلة الثورة الصناعية وما بعدها، كانت الصناعة وقدرتها الهائلة على غزارة الإنتاج المتجدد مصدر الثروة، بما توفره من قدرة عالية على التصدير وحسن استثمار عائد اقل في التنمية ثم جاءت ثورة تالية وهى ثورة اقتصاد الخدمات التجارية والمالية والسياحية والصحية والتعليمية والثقافية ... الخ، والتي ساهمت في تراكم الثروة من جانب والحد من ارتفاع التضخم وعجز الموازنات من جانب آخر، ثم جاءت الوجة الثالثة والتي أطلق عليها علماء اجتماع التنمية ظاهرة مجتمع ما بعد الصناعة المتقدمة .

" La Société Poste industrielle " تلك الظاهرة كانت مصدراً هاماً للغاية لتوليد ثروة جديدة وقيمة مضافة للبناء الاقتصادي في مجموعة ما يسمى بالمجتمعات المتقدمة أو بلدان العالم الأول" أوروبا الغربية الولايات المتحدة الأمريكية، كندا واليابان، هذا ومنذ ما يزيد قليلاً على عقد من الزمان. فلقد صدر تقرير البنك الدولي عن التنمية الدولية في ١٩٩٨ حيث ظهرت الوجه الرابعة وهى مولد مجتمع المعرفة he Societe de Sowoir والذي تمخض عنه بناء اقتصادى جديد يعرف باسم اقتصاد المعرفة L'economie de Savoir والإثنان معاً يشكلان المصدر الأساسي لثروة الأمم وخط الدفاع ضد التضخم من جهة والعجز المالى من جهة أخرى وهنا نتساءل عن الوضع في مصر وماذا عن ثروتها ونحن بصدد الحديث عن التضخم والقضايا المتعلقة بالمالية العامة .

وقبل ان نعالج الفترة الزمنية التى يعالج فيها الكتاب، فإننا نود الإشارة الى ان الأراضي الزراعية كانت مصدر الثروة الأساسي في مصر. وفي حقبة الثلاثينات من القرن العشرين المنصرف، وحينما أصدر رئيس الوزراء حينئذ إسماعيل صدقي القانون الشهير بالحفاظ على الثروة العقارية سنة ١٩٣٠ من اجل حماية الأراضي الزراعية ضد نزع ملكيتها نتيجة لأزمة الديون العقارية المتفاقمة في ذلك الحين لصالح بنوك الرهونات الأجنبية ، فلقد كان هناك حينئذ وعى مجتمعي كبير بأن الأراضي الزراعية أهم مكون من مكونات الثروة في مصر ومصدر الدخل القومي الأول ومنها تتولد حصيللة النقد الأجنبي الذي يغذي قاطرة الاقتصاد المصري حينئذ وبحساب الأجيال. هذا ما فعله الأجداد منذ ما يقرب من ثمانين عاماً فماذا فعل أبناؤهم وأحفادهم في الثلاثين عاماً وهى الفترة الزمنية التي يغطيها الكتاب موضوع العرض ؟

ركز المؤلف في هذا الفصل على الإسراف في عمليات بيع الأصول دون دراسة متأنية دقيقة تحافظ على المال العام وفرص تقييم الأصول والحفاظ على الناجح وعلاج المتعثر. ثم حدد أسباب التضخم في عجز الموازنة وتقليص الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة عن طريق تخفيض الدعم وانكماش دور الحكومة في تقديم الخدمات العامة الرئيسية، وتوالى التخفيض لسعر الصرف والانكماش المتزايد للاقتصاد الكلى، وازدياد تعرضه لمؤثرات المشكلات الاقتصادية العالمية في الخارج .

ثم عالج المؤلف الأسباب الهيكلية لعجز الموازنة العامة منتقداً الآليات المتبعة في هذا الصدد وكيف أنها كانت تؤدي في بعض الأحيان الى المزيد من العجز ودلل على ذلك بالتحليل المقارن بين كل من هيكل الإيرادات من جانب وهيكل النفقات في الموازنة العامة من جانب أخر ودلل على ذلك بعدد من المؤشرات أبرزها :



أ- انخفاض حصيللة الضرائب الجمركية من حوالى ٦٠٪ في بداية الفترة الزمنية التى تغطيتها الدراسة " ثلاثين عاماً " الى ما يقرب من ٣٠٪ في آخرها .

ب- حدث تصاعد نسبي في اجمالى حصيللة الضرائب المباشرة، وذلك نتيجة الإسراف في سرعة تحرير التجارة والتخفيضات الجمركية المتتالية دون ان يصاحب ذلك عائد موازي في عملية الإنتاج الفعلي. لكن هذه الزيادة قد تعرضت للإنتكاس بعد تطبيق قانون الضرائب الجديد الذي تم بموجبه تقليل الشرائح الضريبية الى ثلاث، ثم هبط بالحد الأقصى لسعر الضرائب الى ٢٠٪. ذلك الرقم الذي اذا تم وضعه في مصفوفة المؤشرات الدولية، وتم مقارنة بدول قريبة من ظروفنا لاتضح ان هذا الرقم " ٢٠٪ " شديد الإنخفاض ، وهو من عجب العجاب .

ج- بدا واضحاً تواضع اسهام القطاع العام في الإيرادات الضريبية نتيجة الإهمال في صيانتة وتجديده .  
د- الإنخفاض المتتالى للإنفاق الحكومى الرأسمالى نتيجة انسحاب الدولة من مجالات الإستثمار الانتاجى، والعجز عن التوسع في استثمارات البنية الأساسية والمرافق العامة " والتعليم ، والصحة ، والرعاية الاجتماعية، والاسكان المتوسط وما دونه، وما الى ذلك من الخدمات العامة والتى تشكل القاعدة الصلبة فى تنمية وتقوية القاعدة الإنتاجية.

هـ- التراجع الملحوظ لمتوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي خاصة في جوانب ثلاثة وهى التعليم ، الصحة، الرعاية الاجتماعية الأساسية، هذا من جانب ثم انخفاض متوسطات الأجور للعاملين في الجهاز الحكومى الى جانب زيادة معدلات الدين العام، وزيادة عبء خدمة الدين وعندما أخذ الأجر الحقيقي في الارتفاع النسبي في نهاية عقد التسعينات فإنه لم يصل الى المستوى الذى كان قد بلغه في بداية الثمانينات، ولهذا آثاره السلبية على هبوط مستويات المعيشة، ليس للطبقات الفقيرة فحسب، ولكنه أثر على شرائح كبيرة من الطبقة الوسطى ، وكانت الحصيللة زيادة معدلات شرائح المهمشين والفقراء كما يدل على ذلك الكثير من المؤشرات .

ونصل بعد ذلك الى الفصل السابع " من ص ٣٩٥ ، ص ٤٨٩ " ويعالج موضوعة الخلل في التوازن الخارجى حيث يعالج مشكلات ميزان المدفوعات، وتحرير التجارة، والإندماج في الإقتصاد الرأسمالى العالمى، والتجارة السلعية، وتجارة الخدمات، والحساب الجارى ، الموارد الرئيسية للنقد الأجنبى والحساب الرأسمالى والمالى، وأخيراً الميزان الكلى وسعر الصرف. ويلخص المؤلف إشكالية هذا المبحث الهام في ذلك المؤلف القيم كما سبق أن ذكرت في آن الإقتصاد المصرى " إقتصاد " يستهلك أكثر مما

ينتج، ويستورد أكثر مما يصدر ، وإذا كان نصف الجملة الأولى فيه قدر ما قل أو أكثر من المبالغة، حيث أن الاقتصاد المصرى كان يحقق معدلات إدخار عالية في معظم سنوات فترة التحليل ، إلا أن النصف الثانى من الجملة صحيح ثم صحيح أو هو عين الصواب جملة وتفصيلاً ، حيث ان واردات الاقتصاد المصرى من السلع والخدمات كانت تزيد على صادراته طوال فترة التحليل " الثلاثين عاما " .

وعلى الرغم من أن التحويلات غير الرسمية القادمة من المصريين العاملين في الخارج والرسمية القادمة في المنح والهبات الخارجية قد ساعدت فى تمويل جانب من العجز في ميزان السلع والخدمات بل أدت الى ظهور فائض فى بعض السنوات ، إلا أن المحصلة النهائية كانت العجز المزمع فى الميزان التجارى، والعائد الى ضعف القدرة الانتاجية للاقتصاد المصرى من جانب، ثم الى ضعف القدرات التنافسية من جانب آخر، ثم الزيادات فى الاستهلاك الكمال من جانب ثالث .

أما عن الخلاصة التى يمكن الخروج بها فى هذا الفصل الذى فيه اقتصاديات المالية العامة، فهى السرعة التى اتخذتها سياسة تحرير التجارة فى السلع والخدمات، حيث أن المتوسط المصرى للتعريفية الجمركية كان اقل من نظيره فى بلدان تعد أكثر إندماجاً فى الاقتصاد العالمى، وتتفوق على الاقتصاد المصرى فى القوة والقدرة التنافسية . ولقد ضاعف من هذه السرعة دخول مصر فى عدد كبير من الاتفاقات التجارية ، إما بصورة ثنائية، أو بصورة متعددة الأطراف بدءاً من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الى الشراكة مع مجموعة الاتحاد الاوروبى الى الكوميسا، الى مباحثات واتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتى اصطدمت باشتراطات تعسفية من الجانب الأمريكى ، ويرى المؤلف أن اتفاقات التجارة مع الدول المتقدمة قليلة المنافع باهظة التكاليف على الاقتصاد المصرى، كما أن آثارها سوف تكون سالبة على سياسات التكامل الاقتصادى العربى .

جانب آخر فى هذا السياق وهو سرعة وتيرة الانفتاح على الاقتصاد العالمى، وذلك بمقياس الكم الكبير فى التشريعات والاجراءات التى تم اتخاذها لتحرير التجارة وتشجيع الاستثمار الاجنبى ، وفى المقابل الاندماج ضعيفا بل وتناقصاً فى الاقتصاد العالمى حسب العديد من المؤشرات، وذلك راجع لعدم انجاز تقدم كبير فى الطاقات الانتاجية والقدرات التنافسية وفى غياب هذا وذاك يكون الضرر على الصناعات الوطنية .

ويقدم الكتاب نموذجاً محدداً فى هذا السياق، وهو انه إذا كان هناك فائضاً فى ميزان الخدمات يؤدى الى تخفيف العجز فى الميزان التجارى، فإن الأمر المقلق فى هذا الصدد هو أن معظم الصادرات

الخدمية المصرية تعتمد على موارد تقليدية لها الصفة الريفية بدرجة كبيرة، كما أنها شديدة الحساسية للتغيرات الموسمية والتقلبات فى السياسات الداخلية والخارجية وتقلباتها . ولقد كانت السياحة فى مصر هى القطاع الأكثر تأثراً بهذه التقلبات خلال الفترة الزمنية للبحث والدراسة، مما يوجب الحذر فى التعامل مع السياحة كقاطرة للتنمية كما يتحدث بذلك الكثيرون .

بالنسبة لمصادر توفير النقد الأجنبي للاقتصاد المصرى ، فلقد كان لتحويلات المصريين العاملين بالخارج الدور البارز ، خاصة بعد الانحسار للموس فى المعونات الأجنبية وما لحقها من تراجع ملحوظ. والجدير بالملاحظة فى هذا الصدد أن الباحث قد تنبه للتحول الطارىء على نوعية هذه التحويلات من تراجع فى الأهمية النسبية للدول العربية وخاصة دول الخليج، وإزدياد الوزن النسبى للدول الغربية .. أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية .. فبعدها كانت الدول الغربية تساهم بأقل من نصف هذه التحويلات فى عام ١٩٩٨-١٩٩٩ . فلقد زادت هذه النسبة لتصل الى ما يزيد قليلا عن ٦٠٪ فى عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ .

أما عن المساهمات الأمريكية فى التحويلات، فلقد ارتفعت لتقترب من تلك القادمة من الدول العربية ٤١,٦٪ فى نفس السنة .

ويستطرد المؤلف فى ختام ذلك الفصل الإشارة الى ضعف هيكل الانتاجية للاقتصاد المصرى على مدار الثلاثين عاما مجال القياس. فالتحول الى اقتصاد السوق لم يكن سوى تحولاً الى اقتصاد سوق متخلف أو ضعيف، حيث ارتكز على قاعدة هشة من شريحة طبقية رأسمالية اهتمت بالأخذ كثيرا والعطاء قليلا، يعوزها الوعى الحقيقى، الى جانب ضعف الخبرة التنافسية فى السوق العالمى بدرجة تحميها من المنافسات الحادة فى هذه السوق .. فالانغماس فى السوق العالمى لكى يحقق أهدافه الوطنية المرجوه لابد وأن يكون مسبقا بتراكم من النجاحات التنموية المتراكمة، وليس نتيجة للإندماج فى ذاته كما يدعى خطأ أنصار الليبرالية الاقتصادية المعولة.

ننتقل بعد ذلك الى الفصل الثامن من " ص٤٩١ الى ص٥٨٥ والذي يعالج فيه المؤلف سياسة الانفتاح الاقتصادى التى بدأتها مصر فى عام ١٩٧٤ فى عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات - يرحمه الله- والتى وصفها المفكر السياسى الكبير أ. أحمد بهاء الدين فى أحد كتاباته " عصر الانفتاح السداح مداح " وكان ذلك عقب تطبيق تلك السياسة بسنوات قليلة فما بالنا لو امتد به الأجل ليعيش عالم اليوم - عالم ٢٠٠٤ وما بعدها أى الحقبة الزمنية للكتاب الذى بين أيدينا وهى ثلاثين عاما

انقلبت فيها موازين كثيرة في علوم الاقتصاد والاجتماع والسياسة والإدارة والعلوم والتربية .. الخ . ولم تعد الفجوة مجرد فجوة موارد كما كان الحال في حقبتى الستينات والسبعينات من القرن العشرين المنصرم ، بل أصبحت الفجوة أضخم وأعد حينما غدت " فجوة معارف " وانعكس ذلك على مجمل سياسات التجدد الاقتصادى في شتى المجالات . ولقد عالج الكتاب تداعيات سياسات الانفتاح في ثلاثة أبعاد اجتماعية على درجة كبيرة من الأهمية : الأول في مجال العمالة والبطالة والأجور ، حيث بدأ واضحاً تراجع معدل النمو في التشغيل والتوظيف الذي ارتفع من ٢,٥٪ في منتصف السبعينات الى ٥٪ في منتصف الثمانينات الى ١٠٪ في النصف الأول من العقد الأول للقرن الجديد . وتفسير ارتفاع معدل البطالة هذا بحالة من القصور الكمي والكيفي في انخفاض معدلات النمو الحقيقي .. وقد نبهت الدراسة من الوقوع في خطأ التصور الخاطىء ، بان انحياز النمو للتشغيل يتطلب التركيز على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ، وضرورة تصويب العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادى وهيكمل المشروعات بحسب أحجامها ، وذلك في ضوء التسارع في برامج الخصخصة ، وتقليص حجم دور القطاع العام وبصفة خاصة في مجالين هامين هما إنتاج السلع الضرورية للشرائح المتواضعة في المجتمع ، والخدمات الإنتاجية الأساسية .

وبالرغم من السياسات المنحازة للقطاع الخاص خلال الفترة الزمنية للدراسة ، إلا أن الزيادة في نسبة استيعاب هذا القطاع للعمالة الجديدة كان محدوداً الى حد كبير ، حيث لم تتجاوز ٧,٤ ٪ خلال الفترة في ٨٠ / ١٩٨١ حتى ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ ثم انعكس تراجع نمو القطاعات السلعية وتراجع المشروعات الصناعية على ضعف معدلات إستيعابها لعمالة جديدة ، وانخفضت النسبة إلى ٦,١٪ في عام ١٩٧٦ إلى ما يقرب من ٥,٠٪ في الأعوام الأولى من القرن الواحد والعشرين وذلك في القطاعين الخاص والعام على حد سواء .

أما المجال الثاني وهو الأجور ، فقد أشارت الدراسة الى مؤشرات دالة على تراجع ملحوظ للأجور في القطاعين العام والخاص لمدة عقد ونصف من الزمان ١٩٨٠-١٩٩٥ . وعلى الرغم من اتجاه الأجور الى التزايد بعد ذلك الى ان مستواها في سنة ٢٠٠٢ كان أقل مما كانت عليه قبل ثمانية عشرة عاماً خلت ، وتبع ذلك تدهور في مستوى معيشة الطبقات العاملة في ظل ما يعرف بسياسات الانفتاح وما يسمى بالتكيفات الهيكلية للاقتصاد الوطنى .

المجال الثالث وهو العدالة الإجتماعية ، حيث تم التركيز على بعدى توزيع الدخل وعلاقته بالفقر ...

وفى الجانب الأول أى توزيع الدخل بين الأجور وعوائد التملك فطبقا للبيانات المتوفرة فى الفترة من ١٩٧٥حتى عام ٢٠٠٠ فإن نصيب الأجور قد تراجع على نحو ملحوظ من نحو ٤٠٪ الى نحو ٢٨٪ ، وبدأت الفوارق بين الطبقات تزداد اتساعاً، واتجهت الى التباعد خلال الثلاثين سنة الأخيرة . فإلى جانب ظهور الفقر والحاجة بدت اتساع رقعة المناطق العشوائية، وزيادة أعداد ساكنيها عاماً تلو آخر، وصاحب ذلك مولد ظاهرة الأطفال ساكنى الشوارع، وأسفل الكبارى العلوية، وازدياد جرائم السرقة والمخدرات فيما بينهم، ثم بروز حوادث الموت غرقاً فى البحر الأبيض المتوسط نتيجة سباق البحث عن فرص عمل فى القارة الأوروبية. وفى المقابل تدنى الجودة فى الخدمات الرئيسية " التعليم ، الصحة ، الإسكان ، والرعاية الاجتماعية .. الخ . كل هذا وغيره صاحبه ميلاد سوق جديدة فيما يعرف بالقرى والمنتديات الجديدة، وإسكان القصور، والتجمعات الساحلية والريفية والترويحية، ونوادي الصفاة، وملاعب الجولف .. الخ. ثم التزايد الملحوظ فى عدد المؤسسات التعليمية والعلاجية الخاصة والتى لا يقدر على الاستفادة منها سوى أصحاب الثراء . هذا وقد حذر عدد من تقارير التنمية البشرية من مضار هذه الظواهر على البنيتين الاقتصادية والاجتماعية، وإعاقة النمو المتوازن للمجتمع، وسياسات التثبيت والتوازن الهيكلية، بعد ان تعرض المصريون لكثير من الشروخ الاقتصادية والاجتماعية والقيمية ، حيث حدث تراجع فى مفهوم السلع العامة، وإخضاع كل ما هو اجتماعى بالضرورة لمنطق السوق حسب رؤية المؤلف . وهو صحيح إلى حد كبير خاصة حينما يتوارى الدور الاجتماعى للاقتصاد الرأسمالى حينئذ تبدأ نزد الخلل فى الظهور .

وختاماً نصل الى الفصل التاسع والأخير من ص ٥٨٧ - ٧١٦ ، الذى أعطاه عنوان "فشل نموذج التنمية الرأسمالية والحاجة الى نموذج تنموى بديل" وفيه يستجمع المؤلف الخيوط المتفرقة فى الفصول الثمانية السابقة على حد قوله، واستخلاص حكم عام بشأن النتائج التى أفضى إليها تطبيق نموذج التنمية الرأسمالية خلال العقود الثلاثة المنصرمة، وتعثر هذا النموذج وعجزه عن تحقيق الهدف الكبير الذى تسعى إليه مصر، وهو التخلص فى حالات التخلف والفقر . والإنطلاق الى آفاق تنموية جديدة شاملة ومتواصلة، وكيف ظل هذا الهدف مراوفاً وعسيراً طيلة هذه الفترة ، ويقر المؤلف بحدوث بعض انجازات ونجاحات لكنها محدودة على حد قوله، وكانت تكاليفها باهظة الى حد كبير، وقدم تحليلاً لأسباب ذلك متعثلة فى التسرع والعجلة فى برامج الانفتاح الاقتصادى والخصخصة، الأمر الذى أثقل كاهل الرأسمالية المصرية، وحملها أعباء كثيرة لم تكن فى طاقتها خاصة وأنها ورثت تركة ثقيلة فى

أنماط الإنتاج الزراعى والحرفى غير المسايرة لروح التقدم ومنطق العصر. ثم إنها رأسمالية يغلب عليها الطابع العائلى مما يحد من توسع مشروعاتها التى وإن أخذت بنهج الشركات المساهمة فإنها تظل مغلقة على عائلات بعينها ولا مانع فى فتح نوافذ صغيرة للأصهار والأقارب ولا ضرر إذا ما أضيف إليهما الأصدقاء والعارف من ذوى القربى، كما أنها رأسمالية تنأى بنفسها بعيدا عن المخاطرة وترضى بالربح السريع مع ما هو طفيلى استهلاكى. كما أنها رأسمالية ضعيفة الميل الى الادخار، قوية الميل الى الاستهلاك، تفضل المخاطرة بأموال الغير المقترض من البنوك - وتغل يدها عن المخاطرة بأموالها الخاصة، ثم أنها رأسمالية مقلدة لا تميل الى الانفاق على برامج الابتكار والإبداع. وتسير على خطى الطريقة التى تسلكها الشركات الأجنبية، كل هذا وغيره فى غياب مشروع وطنى كبير للتنمية الكلية الشاملة والمجتمعية والمستدامة، فهى تعاني من عيوب هيكلية فى السياقات التاريخية والاجتماعية والقيمية والإدارية .. الخ .

وختاما : فهذا الكتاب قيم للغاية فى معناه ومنبأه فى شكله ومضمونه ، أبدع صاحبه فى التحرر من أسر الظاهرة الاقتصادية الجامدة. حينما فتح لها بجدية واجتهاد أبوابا ونوافذ على الظاهرة الاجتماعية بتعقيداتها وتشابكاتها. فالاقتصاد مهما عظم شأنه فإنه لا يعمل فى فراغ - أبدا - لكنه يعمل فى سياق مجتمع ما له بنيته الاجتماعية والأخلاقية والقيمية والتاريخية والجغرافية والثقافية والتربوية لا بد من مراعاتها، كما أن أبعاد هذه البنية لا بد وأن يكون واضحا عند الاقتصاديين والذين حينما غفلوا أو تغافلوا عن هذه الجوانب كلها أو معظمها أو بعضها اختلت البوصلة وتاه الدرب وتعثرت الخطى وضعفت الرؤى وهذا ما لم يقع فيه صاحب الكتاب موضوع العرض. والضحية فى كل هذا غياب مولد ظاهرة غالية بعيدة المنال ونعنى بها ما يسميه "علم اجتماع التنمية" التراكم التنموى المجتمعى الموجب المفضى بالضرورة للتغير الاجتماعى الإيجابى الذى هو الأب الشرعى للتقدم الاجتماعى الكلى وليس المتسر جزئيا أو قطاعيا .